# سياقات الفعل في الجملة الاسمية دراسة وصفية تحليلية

أ.م.د. محمد إسماعيل عبد الله جامعة بابل/ كلية الفنون الجميلة/ قسم التصميم

Mhmqasm88@gmail.com

تاريخ الطلب: ١٠/ ٢٠٢٢/١١
تاريخ القبول: ١٢/١٢ /٢٠٢٢

**ملخص البحث**

تتنوع سياقات الفعل في الجملة الاسمية تنوعا على وفق ظهور الفعل في الجملة ومكان هذا الظهور وموضعه الإعرابي، وهو لا يظهر في الجملة الاسمية إلا بعد الاسم، فهو يظهر في الخبر في ما يسمى بالجملة الفعلية الخبرية، ويظهر في بعض الخبر كما في الجملة الاسمية الخبرية التي خبرها الجملة الفعلية الخبرية، ويظهر في شبيه الفعل الذي يستحق الفاعل والمفعول، ويظهر في المصدر الذي يستحق الفاعل والمفعول أيضًا، ويظهر في المصدر المؤول من أن والفعل، ويظهر في الموصول الذي فيه الفعل، ويظهر في الشرط المنبني على التركيب الفعلي، أو المتركب مع الظرف.

**Abstract:**

The contexts of the verb in the nominative sentence vary according to the appearance of the verb in the sentence, the place of this appearance and its syntactic position, and it does not appear in the nominal sentence except after the noun. Its predicate predicate sentence, and it appears in the similar verb that deserves the subject and the object, and it appears in the infinitive that deserves the subject and the object as well, and it appears in the indicative source of that and the verb, and it appears in the relative in which the verb is, and it appears in the condition based on the actual structure, or compound with the adverb.

**كلمات مفتاحية**

الفعل، الجملة الاسمية، السياق، الدلالة

**Keywords:** Verb, noun sentence, context, semantic

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، محمد وآله الطاهرين، وبعد

فإن الفعل في الجملة العربية له بعد حركي مهم يجعل التفكير في الدلالة متحركًا وفير ثابت على ماهية واحدة ملتزمة، وهذا لا يعني أنّ التزام الاسم مثلًا وثباته لا يعني شيئًا في الجملة العربية، بل على العكس، يشترط النحويون التزام الجملة بالاسم سواءً تقدّم للابتداء، أو تأخر للفاعلية، لأنّ الأسماء ركائز مهمة في الكلام، ولكنّ الحركة الموجودة في الفعل هي التي تعطي طابع الحركة المستمرة في الكلام، التي تجعل التفكير في انفتاح دائم غير مستقرّ في الفضاءات المفتوحة المحتملة للجملة بمفرداتها وطرق صوغها وتنظيم ورود المفردات فيها.

وإن كان أكثر الاستعمال الجملي في التعبير العربي للجملة الفعلية إلا أنّ الجملة الاسمية صاحبة الثبات هي الأهم في الكلام، فهي التي تعطي الركائز الأساس للكلام، وتعطي للكلام صفة الانتقال من الثبات إلى التقدم سواء بالإخبار عن الاسم المتقدّم أو غير ذلك من بناءات تركيبية للجمل، وهي في جميعها يتقدّم الاسم للإخبار عنه أو للبناء عليه باقي الكلام، وقد لحظنا تداخلًا في تواجد الفعل مع الجملة الاسمية، فالجملة الاسمية تنبني في الغالب من اسم مع اسم ولها تراكيب أخرى واحد منها تركب الاسم مع الفعل، وقد رأينا أن نجمع بعض صور تواجد الفعل في الجملة الاسمية، مثل تواجده في المبتدأ الذي يشم منه رائحة الفعل كالمصدر واسم الفاعل وما يشابهه، ومثل تواجد الفعل في الأخبار بأنواعها، وقد سار هذا البحث على مقدمة وثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان: (سياقات الفعل في الجملة الفعلية الخبرية)، ودرست فيه: أولًا: الجملة الفعلية الخبرية، وثانيًا: الجملة الاسمية الخبرية التي خبرها جملة فعلية، وثالثًا: الجملة الاسمية التي خبرها الجار والمجرور، المبحث الثاني: (سياقات الفعل في المبتدأ شبيه الفعل)، ودرست فيه: أولًا: في أسلوب (أقائم الزيدان)، وثانيًا: المبتدأ مصدر استحق فاعله ومفعوله، وثالثًا: المصدر المؤول من الفعل والفاعل في موضع الابتداء، والمبحث الثالث: (سياقات الفعل في الخبر شبيه الفعل)، ودرست فيه: أولا: اسم الموصول بصلة جملة فعلية، وثانيًا: الشرط المنبني على التركيب الفعلي، وثالثًا: المبتدأ المنبني مع الظرف، ورابعًا: مع النواسخ الفعلية، ثم الخاتمة وذكرت فيها أهم نتائج البحث. والحمد لله ربّ العالمين أولًا وآخرًا.

**التمهيد: معنى الفعل وشبه الفعل**

معنى الفعل: الفعل: العامل المتضمن الحدث والزمان معًا، فكونه العاملَ تعني أنّه المستحق معمولًا بعده يقتضيه لتمام معناه، مرفوعًا كان كالفاعل أو نائبه، أو منصوبًا كان كالمفعول أو شبيهه. وهو المسند الذي يستند عليه الفاعل أو نائبه، قال سيبويه في (باب المسند

والمسند إليه): ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء ))[١]، فهو من أساسيات الجملة العربية الفعلية. والفعل يفيد التجدّد قال الدمشقي: ((وَالْفِعْل يدل على التجدد وَعدم الثُّبُوت))[٢]، وفي النحو العربي يُطلق مصطلح شبه الفعل على ما يعمل عملَ الفعلِ من الأسماء، وهي أسماء شابهت الفعل في دلالته على الحدث، وأحياناً في دلالته على الحدث والزمان كلاهما، ولكنها خالفته في دون ذلك. وأشباه الأفعال ترفع فاعلاً وأحياناً تنصب مفعولاً. وتأتي على ثلاثة أصناف: اسم الفعل، المصدر العامل، المشتقات[٣]، فاسم الفعل كلمة مبنية تدلّ على معنى الفعل، وتعمل عمله، ولا تقبل علاماته، وذلك مثل: (صه) أي اسكت، و(حذار) أي احذر، و(رويد) بمعنى تمهل. والمصدر العامل هو الاسم المصاغ للدلالة على الحدث من دون التعلّق بزمن معين. والمشتقات هي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة.

وعليه فإنّ للفعل ما يشبهه، كاسم الفاعل أو ما يشبهه، وإنما شبه اسم الفاعل بالفعل أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل فيستحقّ مرفوعًا ومنصوبًا بعده.

فجملة مثل: (كتَبَ الطالبُ الدرسَ) فيها الفعل (كتبَ) وهو فعل صريح تنطبق عليه تسمية الفعل بصورة مباشرة، لأنّه حدث من جهة وأنّه مقترن بزمن الماضي، أما قولنا: (كتابتُكَ الدرسَ بوقته أمرٌ مهمٌ) فالمصدر (كتابتُكَ) كتابةُ مبتدأ مرفوع وهو مضاف وكاف الخطاب ضمير متصل مبني في محل جرٍ بالإضافة، وهو في الأصل فاعل المصدر اتصل به مباشرة فجرَّ بالإضافة، وقولنا: (الدرسَ) مفعول به للمصدر منصوب و(أمرٌ) الخبر. فالمصدر هنا أخذ مرفوعًا ومنصوبًا حاله في ذلك حال الفعل الصريح، إلا أنه غير مقترن بزمن فلا زمن معه البتّة.

ومن التعريف الاصطلاحي للسياق الذي هو ((بناء نصي كامل من فقرات مترابطة، في علاقته بأي جزء من أجزائه أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معينة. ودائماً ما يكون السياق مجموعة من الكلمات وثيق الترابط بحيث يلقي ضوء لا على معاني الكلمات المفردة فحسب بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها))[٤]، يمكننا أن نفهم أن تراص الكلمات في جملة بوجود تبعات كثيرة أو بالتجرد من وجود أية تبعات تلحق أصل الجملة؛ يشكل سياقًا خاصًا بتلك الكلمات ضمن هذه الجملة، وعليه فإنّ لكل جملة سياقها كما أن لكل مفردات تتواءم في إسناد معين سياقها أيضًا، فيظهر لنا أكثر من سياق للجملة إذا نظرنا لها كلًا كاملًا أو نظرنا لهذا بحسب تسلسل تواجد مفرداتها أو نظرنا لها على أساس أصلها الصحيح المتعارف عليه في السبك والنظم والتشكيل الجملي الأساس. فسياق الجملة يعتمد على ما يقدمه اللغوي من تحليل

الجملة إلى عناصرها فإن اعتمد التشكيل الأساس فإن هذا له سياقه ومعناه، وإن اعتمد الترتيب الواقعي للمفردات في الجملة فهذا له سياقه أيضًا، وإن اعتمد سياق المفردات اللغوي المعجمي أخذ بدلالات خاصة به وإن أبقى الكلام على ما يظهر له من غير النظر لأي حسبان في الجملة وإن سياق الجملة على ما يظهر ومعناها على ما يحمله هذا السياق من دلالة.

وفي المعاجم الحديثة يعرّف السياق بأنّه ((بيئة الكلام ومحيطه وقرائنه))[٥]، فالبيئة هنا مكان تواجد المفردات في النصّ، والكلام على عمومه من غير قصّ أو اختار لجزء منه، مع لحاظ ترتيب المفردات وقيامها في أماكنها، والمحيط هو شمول النصّ كله بجميع ما فيه من مفردات وما بينها من علاقات إسنادية، وأما القرائن فهو مجموعة لوازم في النص تبين ترابطات المفردات في النص وعلاقاته ومجريات المفردات فيه، وقد يعرّف السياق بأنّه: ((علاقة البناء الكلّي للنصّ بأيّ جزء من أجزائه))[٦]

((وتشير هذه المعاجم إلى تضافر سياقات عديدة في النصّ تساهم في صياغة الرسالة اللّغويّة، وهي: السياقات النحويّة، والبلاغيّة، والصوتيّة. وانطلاقا منها يتداخل العديد من الاعتبارات النفسيّة والاجتماعيّة ))[٧]

المبحث الأول: سياقات الفعل في الجملة الفعلية الخبرية

**أولًا: مع الجملة الفعلية الخبرية.**

مع الجملة الفعلية الخبرية التي لها فعل لازم يستحقّ مرفوعًا فقط أو متعدٍّ يستحقّ مرفوعًا ومنصوبًا معًا.

والخبر في نفسه أنواع: مفرد أو جملة أو شبه جملة، والخبر الجملة اثنان: فعلية واسمية، والخبر الذي هو جملة فعلية تصدر بفعل صريح فسميت معه الجملة فعليةً لذلك؛ فجاء الفعل هنا في الجملة الاسمية على شكل جملة فعلية. وهو أشهر ظهور للفعل في الجملة الاسمية لأنه من جهة صريح ومن جهة يشكل جملة مستقلة بيّنة المعالم.

ويمكننا أن نتماشى مع من يقول: إن الجملة الفعلية أكثر أنواع الجمل استعمالًا في الكلام العربي، وذلك لأنّ المتكلم إنما يعبر عما خلج في ذهنه وكمن في نفسه من مشاعر وأحاسيس أو انه أراد يوصل ما يرغب إلى السامعين فيعبر بالجملة الفعلية؛ لأنها أكثر مناسبة مع بيان الحدث في الحياة عمومًا أو في النفس خصوصًا.

والجملة في بعدها التركيبي هي: ((المركب الذي يبين المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع. مؤلفة من المسند إليه والمسند والإسناد ))[٨]، لقد بين عبد القاهر الجرجاني فائدة كل منهما، وبيانُه: ((أنَّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي

تجدّده شيئًا بعد شيءٍ، وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعد شيءٍ ))[٩]، فالاسم للثبات والفعل للتجدّد.

أمّا الخبر فهي الجزء المتمم الكلام مع المبتدأ لتحصيل الفائدة من اجتماعهما معًا، قال ابن جني: (( وَهُوَ كل مَا أسندته إِلَى الْمُبْتَدَأ وَحدثت بِهِ عَنهُ وَذَلِكَ على ضَرْبَيْنِ مُفْرد وَجُمْلَة))[١٠]، وقال ابن يعيش: ((خبرَ المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا))[١١]، وقال ابن مالك: (( والخبرُ الجزْء المُتِمُّ الفَائِدهْ ))[١٢]، وقال ابن الناظم: ((خبر المبتدأ: ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ))[١٣]، وحصول الفائدة شرط في تعريف الاسم أو الجملة الواقعة بعد المبتدأ خبرًا، فالخبر أنواع, ينقسمُ الخبر على أربعةِ أقسامٍ: يكون مُفردًا، ويكون جُملةً اسميةً، ويكون جُملةً فعليةً، ويكون شبهَ جُملةٍ.

على أنّ أصل الخبر أن يكون اسمًا مفردًا على ما هو مشهور، قال ابن الناظم: ((والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا، وقد يكون جملة بشرط أن تكون مرتبطة بالمبتدأ، وإلا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه))[١٤]، وما بقي من أنواعٍ تتّبعُ الخبرَ المفرد كأن يأتي الخبر جملة فعلية أو اسمية أو شبه جملة فتعوّض بمفرد حتى يفهم الكلام ويتمّ التركيب بشكل صحيح وسليم ومفيد ومقبول.

والبعد الدلالي الذي يترتّب على وجود الفعل في الجملة سواء أَوُجدَ في الخبر أم في جزء الخبر هو البعد الذهني الحركي للتجدّد في الجملة بعموم مفرداتها وطرق تشكيلها، فالتجدّد حاصل في الجملة الاسمية من هذا الوجود، أعني وجود الفعل في الجملة أينما وجد، قال الصبّان: (( والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام ))[١٥]، وقال ابن الناظم: ((ويجري مجرى الأفعال في الإسناد إلى اسم مرفوع متأخر الصفات نحو: ضارب، وحسن، ومكرم، والمصادر، المقصود بها قصد أفعالها: من إفادة معنى التجدد ))[١٦]، فإنّ التجدّد علامة الفعل وما يشبه الفعل من اسم الفاعل أو المفعول والصفات المشبّهة والمصادر.

**ثانيًا: مع الجملة الاسمية الخبرية التي خبرها جملة فعلية.**

في حالة من حالات تشكيل الجملة الاسمية يكون الخبر جملة اسمية أيضًا، فإن كان خبر الجملة الاسمية الثانية جملةً فعلية فقد ظهر هنا الفعل في الجملة الاسمية وإن كان في خبرها في جزء بعيد منها، فإنّ دلالته ستظهر وستغيّر المعنى من الثبات إلى التجدد في جزئية منه.

ولو طرحنا هنا سؤالًا: ما الفرق في التعبير في الكلام بين التعبير بالجملة الفعلية والتعبير بالجملة الفعلية؟ فقد قال الجرجانيّ عند حديثه عن الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم، وإذا كان بالفعل: ((وبيانُه، أنَّ موضوعَ الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيءِ من غيرِ أن يَقتَضي تجدُّده شيئاً بعْدَ شيء. وأما الفعلُ فموضوعُه على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئاً بعْدَ

شيء))[١٧]، ثم إن الجرجاني شرح هذا الكلام بمثال يطبّق عليه ما استنتجه سابقًا وهو: ((فإذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ)، فقد أَثبتَّ الانطلاقَ فعْلاً له، من غيرِ أن تجعلَه يَتجدَّد ويَحْدُثُ منه شيئاً فشيئاً، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل)، و(عمرو قصير): فكما لا تقصد ههنا إلى أن تَجعل الطولَ أو القِصَر يتجدَّد ويَحدثُ، بل تَوجِبُهما وتُثْبِتُهما فقط، وتَقْضي بوجودِهما على الإطلاقِ، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) لأكْثَرَ مِن إثباتِهِ لِزَيد. وأمَّا الفعلُ، فإنهُ يُقْصَدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلتَ: (زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ)، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءاً فجزءاً، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجّيه ))[١٨]، فالتجدّد صفة للفعل لا يقوم بها الاسم، إذ معنى الاسم الثبات.

ولو أخذنا مثالًا نوضح به استحقاق الكلام للاسم مرّة للدلالة على الثبوت والإخبار، واستحقاق الكلام للفعل أخرى للدلالة على التجدّد والمزاولة المتكرّرة، ففي قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨]، قال الجرجاني: (( فإنَّ أَحداً لا يَشكُّ في امتناعِ الفعلِ ههنا، وأنَّ قولَنا: "كَلبُهم يبسُطُ ذراعَيه"، لا يؤدِّي الغرضَ، وليس ذلك إلَا لأنَّ الفعلَ يقتضي مزاولةَ وتجدُّدَ الصفةِ في الوقتِ، ويَقْتضي الاسمُ ثُبوتَ الصفةِ وحُصولها من غيرِ أن يكونَ هناك مُزاولةٌ وتَزْجيةُ فعلٍ، ومعنىً يَحْدُث شيئاً فشيئاً ))[١٩]، فالمعنى هنا مقصور على استعمال الاسم حصرًا، وفي قوله تعالى: ﴿ يَمحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلكِتَٰبِ ﴾ [الرعد: ٣٩] فالمعنى هنا مقصور على استعمال الفعل لا الاسم، ولو استعمل الاسم لما تحقّق المعنى المراد من الكلام، ففي الأثر عن علي بن أبي طالب، أنّه سأل رسولَ الله صلى الله عليه وآله عن هذه الآية، فقال له: ((لَأُقِرَّنَّ عينيك بتفسيرها، ولَأُقِرَّنَّ عين أمَّتي بعدي بتفسيرها: الصدقة على وجهها، وبِرُّ الوالدين، واصطناعُ المعروف؛ يُحَوِّل الشقاء سعادةً، ويزيد في العمر، ويقي مصارع السَّوءِ))[٢٠]، فلو كان إلقاء الجملة بالاسم لا بالفعل لما حصل هذا التغيير الذي أشار إليه النبي الكريم، وقرّرته الشريعة الغرّاء.

على أنّنا يمكن أنضع الاسم في مكان نضع فيه الفعل وبالعكس على متغيّر المعنى وإن بقي السياق على حاله، ففي قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَاكَ إِلَى هَذَا الدِّينِ الَّذِي يَعْلُو وَلَا يُعْلَى عَلَيْهِ ، وَلَا يَقْبَلُهُ اللَّهُ إِلَّا بِصَلَاةٍ ، وَلَا يَقْبَلُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ ))[٢١]، فإنّ قوله (هذا الدين الذي يعلو ولا يعلى عليه) فقد استعمل الفعل (يعلو) ولم يستعمل الاسم (عال)، ولكن لو استعمل الاسم هنا لجاز أيضًا ولا مشاحة هنا في الكلام لا من ناحية السياق ولا من ناحية المعنى بين الثبوت والتجدّد، على أنّنا دائمًا ما نقول إنّ المتكلم على حقٍّ دائمًا وله الحرية في التعبير لمراده بأية صيغة تعبيرية يشاء، خصوصًا إذا كان المتكلّم الله سبحانه أو نبيه

الكريم أو العربي المتمكّن من لغته، فإنّنا ننساق مع ما يقول ونؤوّل كلامه على وفق ما تنطق به قريحته الأصيلة.

للجملة العربيَّة دلالات عامة مختلفة، ويمكننا معرفة هذه الدَّلالات على حسب معاني عامة متضاربة مثل: الثُّبوت والتَّجدُّد، والقطع والاحتمال، والخصوص والعموم، والتَّمام والنَّقص، والتعرية والنسخ، فالثُّبوت حاصل باستعمال الاسم، والتَّجدُّد حاصل باستعمال الفعل، والقطع حاصل بالمقيّدات، والاحتمال حاصل بالتوسّع، والخصوص بالمحدّدات، والعموم بالاطلاقات، والتَّمام باقتصار الكلام والنَّقص حاصل بالأخبار، والتعرية بلا أدوات، والنسخ بالنواسخ اسمية كانت أو فعلية، والحرفية تبع لها.

**ثالثًا: الجملة الاسمية التي خبرها الجار والمجرور**

يأتي الخبر شبه جملة، ((... تأمل بعد ذلك الطائفة الثالثة، تجد بعد كل مبتدأ حرف جر واسما مجرورا به، وأن الفائدة تتم بهما معًا، فخبر المبتدأ إذًا هو الجار والمجرور، ويسمى الجار والمجرور هنا شبه جملة ))[٢٢]،

ففي قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَض﴾ [الحج: ٥٣]، جاء في إعرابها: ((... في قلوب: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم. و(هم) ضمير الغائبين في محل جر بالإضافة. مرض: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. ويجوز أن يكون الجار والمجرور (فِي قُلُوبِهِمْ) متعلقًا بفعل مضمر تقديره: استقر.

والجملة الفعلية (استقر في قلوبهم مرض) صلة الموصول لا محل لها. أي مرض الشك أو النفاق. وعلى هذا التقدير تكون كلمة (مرض) فاعل لفعل المقدر ))[٢٣]، وفي قوله تعالى: ﴿بِسمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، تشكيل من جار ومجرور، وقد اختلف في تقدير المتعلّق به هذا الجار والمجرور، قال ابن بابشاذ: ((وكل ما وقع من حروف الجر خبرًا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالًا لذي حال، فإنه يتعلق أبدًا بمحذوف. مثال الخبر: زيد من الكرام، تقديره: زيد كائن من الكرام، أو مستقر من الكرام. ومثال الصفة: هذا رجل من الكرام. ومثال الصلة: هذا الذي من الكرام. ومثال الحال: هذا زيد من الكرام، أي كائنًا من الكرام، أو مستقرًا من الكرام حذفت هذا العامل وأقمت هذا الجار والمجرور مقامه, ونقلت الضمير الذي كان مضمرًا في العامل إلى هذا المعمول ))[٢٤]، ثم قال: (( وما عدا هذه المواضع الأربعة فإنّ حرف الجرّ يتعلق بموجود، أو ما هو في حكم الموجود. فالموجود مثل: مررت بزيدٍ. والذي هو في حكم الموجود مثل: بسم الله الرحمن الرحيم. فهذا في حكم الموجود في الكلام، ألا تراك تركت ذكره لأنه مستقر في الأفهام. ومتى قدرت (ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم) كان من القسم الأول الذي عامله محذوف؛ لأنّ الابتداء المقدّر مبتدأ، و(بسم الله) جار ومجرور في موضع

الخبر للمبتدأ. فهو يتعلق بمحذوف آخر، تقديره: ابتدائي كائن، أو الابتداء كائن بسم الله الرحمن الرحيم. فبسم الله على هذا في موضع رفع، وعلى التقدير الأول في موضع نصب. والجملة في هذا التقدير مركبة من مبتدأ وخبر، وفي التقدير الأول مركبة من فعل وفاعل. فاعرف ذلك وقس عليه، فإنّه من أدق ما تحتاج إلى معرفته. وهو للعربية أكشف شيء للمعاني ))[٢٥]، وربما لو اكتفينا بتقدير واحد كان أحسن فنحذف من التقدير (كائن) في قوله: (ابتدائي كائن، أو الابتداء كائن) ليكون التقدير إمّا (ابتدائي، أو الابتداء) لضمان تعلّق الجار والمجرور بالمقدَّر مباشرة من غير تقدير آخر. وقال النحاس: (( والباء في بسم الله الرحمن الرحيم متعلقةٌ بشيء محذوفٍ عند جميع النحويين، والتقدير عند البصريين: أول ما أفتتح به أو أول كلامي بسم الله الرحمن الرحيم، فالموضع موضع رفعٍ عندهم؛ وقال الفراء: موضع الباء نصبٌ، والمعنى بدأت بسم الله الرحمن الرحيم، أو أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم، فحذف الفعل لأن المعنى يدل عليه ))[٢٦]، فالتقدير هنا تقديران إمّا أن يقدّر اسمًا محذوفًا فيقدّره مرفوعًا على الابتداء وما بعده– أعني الجار والمجرور– في مقام الخبر له، أو يقدّر فعلاً محذوفًا وما بعده متعلّق به، وقال ابن بابشاذ: (( ومن هاهنا حذف العامل في الباب من قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)، ومعلوم أنّه لابدّ لكل حرف جر من شيء يتعلّق به؛ لأنّ حروف الجر إنّما دخلت توصلًا لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء. ولولا ذلك وما يجري مجراه لم يحتج إليها ))[٢٧]، فهي يلمح للفعل أكثر ما يلمّح للاسم، ثم قال: (( ولما كان كذلك وجب أن تكون الباء مطالبة بعامل يعمل فيها, وتقديره يحتمل أمرين. أحدهما (بدأت) أو (أبدأ). والآخر: (ابتداي). فإذا كان المقدر فعلًا كانت الباء متعلقة بذلك الفعل الذي هو في حكم الموجود. وإذا كان المقدر اسمًا كانت الباء متعلقة بمحذوف آخر, كما تتعلق به في كل موضع يكون خبرًا عن مبتدأ. كأنه قال: ابتداي كائن بسم الله، أو واقع بسم الله تعالى. فعلى هذا يكون الجار والمجرور من بسم الله في موضع رفع, لأنه نائب مناب الخبر. وعلى القول الأول يكون الجار والمجرور في موضع نصب، لأنه مفعول لذلك الفعل المحذوف ))[٢٨]،

وفي قول كُثيّر[٢٩]:

لعزَّة مُوحشاً طَلَلُ ... يَلوحُ كأنّه خَلَلُ

قال سيبويه: (( واعلم أنه لا يقال قائما فيها رجلٌ. فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنّه مثله في القياس، لأنّ فيها بمنزلة مرّ، ولكنّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنّهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجرِه كما أجرته العرب واستحسنتْ ))[٣٠]، وقال أبو سعيد السيرافي: (( جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور، ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه

لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال ))[٣١]، والكلام عن البيتين أن انتصاب (موحشًا) في الجملة لا مبرّر له سوى الحال والحال تأتي من الفعل، ولا فعل في الكلام، والكلام في البيتين سليم لا يردُّ ولا هو شاذٌّ في بابه، فهو مستساغ في النطق ومفهوم في المعنى، فوجب التأويل والتقدير فأوّل سيبويه الكلام على التقديم والتأخير فأصل الكلام: طَلَلٌ موحشٌ، على الصفة، فلما شاء الشاعر أن يتمّ نظمه قدّم الصفة على الموصوف فلما رآها لم تستقم على الرفع نصبها فدّر النحويون النصب على الحال لتقدّم الصفة على موصوفها، وهو أمر جميل وكلام سليم، بقي تعلّق الحال بالفعل؛ وإذ لم يوجد الفعل علّق سيبويه الحال بالجار والمجرور المتقدّم وإن كان ليس مما يتعلّق به، فإنّ السبب كما رأى سيبويه تقدير الجار والمجرور بالفعل فقال معلّلًا: (لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنّهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل)، فصحّ عنده ذلك وإن كان غريبًا نوعًا ما مما حدا بابن جني تلمس العذر له قال: ((... ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم: له مائة بيضًا: إنه حال من النكرة، وإن كان جائزًا أن يكون (بيضًا) حالًا من الضمير المعرفة المرفوع في (له). وعلى ذلك حمل قوله: لعزة موحشًا طلل

فقال فيه: إنه حال من النكرة, ولم يحمله على الضمير في الظرف. أفيحسن بأحد... أن يخفى هذا الموضع عليه، فضلًا عن المشهود له بالفضل: سيبويه ))[٣٢]، فقد ربط تعليل سيبويه على قوّة علمه وقدرته على التقدير الصحيح، وفي التقدير كلام، قال السخاوي: (( انتصب (موحشا) على الحال من طلل، والعامل الجار والمجرور؛ وهذا كلام فيه نظر؛ لأن الجار والمجرور إما أن يقال فيه ما قال سيبويه، أو ما قال الأخفش. ))[٣٣]، والنظر هو في عمل الجار والمجرور، ثم قال: (( فإن قلنا بقول سيبويه فالجار والمجرور خبر المبتدأ، والمبتدأ: طلل، والخبر مقدم على المبتدأ والنية به التأخير، وفيه- أعني الخبر الذي هو الجار والمجرور- ضمير يعود إلى المبتدأ، وهذا الضمير مرفوع بالجار والمجرور كما كان مرفوعًا بالفعل الذي جعل الجار والمجرور نائبًا عنه. ومما استقر عندهم أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. والحال ههنا صاحبها (طلل) والعامل في طلل معنوي، فكيف يكون الجار والمجرور عاملا في الحال، وهو غير عامل في طلل؟!. ))[٣٤]، وهو إشكال في العمل لا في المعنى فإنّ المعنى يعتمد على التركيب الأصل وليس على التركيب الجديد، أعني به: طللٌ موحشٌ لعزّة أو لميّة، فـ(طللٌ) مبتدأ وخبره الجار والمجرور، و(موحشٌ) صفة لـ(طللٌ) فيكون (طللٌ) رُفعَ بالابتداء ورَفع الخبر الذي هو الجار والمجرور، والصفة تلحق الموصوف بالترتيب والإعراب والمكان وكلّ شيء، ولكنّنا لو نظرنا لتركيب الجملة التي صاغها الشاعر وجدنا (موحشًا) في الجملة منصوب وقدرناه على الحال، فأين ناصبه أو ما تعلّق به؟ ثم يكمل السخاوي كلامه قال: (( وإن قلنا بقول

الأخفش فارتفاع طلل على أنه فاعل، والرافع له الجار والمجرور، كما يرتفع بالفعل الذي هو نائب عنه. وقلت: لا مرية، على قول الأخفش، أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، بقي عليك أن العامل إذا كان غير متصرف لم تتقدم عليه الحال ولا على صاحب الحال؛ ألا ترى أنه لا يجوز: هذا قائمًا زيدٌ، ولا: قائمًا هذا زيدٌ؟ والذي ينبغي أن يقال: العامل في الحال: الجار والمجرور، وصاحب الحال، الضمير الذي في الجار والمجرور ))[٣٥]، والخلاف شكلي ليس إلا والذي يهمني هنا أن تقدير سيبويه الفعل في بداية الجملة يشعر أنّ هناك رائحة الفعل في التركيب الاسمي وهو ما نبحث عنه هنا في هذا البحث، فقول سيبويه: (كان مرفوعًا بالفعل الذي جعل الجار والمجرور نائبًا عنه) يحدّد هذا الأمر الذي أشرنا إليه في هذا الموضع من البحث أن الجملة الاسمية قد تدخل فيها رائحة الفعل فيجب أن يلحظ ذلك في التقدير.

**المبحث الثاني: سياقات الفعل في المبتدأ شبيه الفعل**

**أولًا: في أسلوب (أقائم الزيدان).**

هذا التعبير مشهور في كتب النحو العربي جميعها وهو نوع تشكيل غريب نوعًا ما تراه فلا تعتقد أنه جملة اسمية وتشرحه ولا تصدّق أنه جملة فعلية فهو خليط بين الجملتين في التشكيل والدلالة وهو حسن في التعبير إلا أنني لا أكاد أراه في التعبير العربي إلا بصورة نادرة جدًا، فلا يستعمله القرآن الكريم ولا يستسيغه الشعراء ولا يستحسنه الأدباء وهو حبيس كتب النحو العربي حصرًا، إلا أن دراسته والبحث فيه جميلة تنمي العقل وتفتح آفاق التحليل النحوي بصورة موسعة مفيدة نوعًا ما.

قال السيوطي: (( الْمُبْتَدَأ قِسْمَانِ قسم لَهُ خبر وَقسم لَهُ فَاعل أَو نَائِب عَنهُ يُغني عَن الْخَبَر وَهُوَ الْوَصْف سَوَاء كَانَ اسْم فَاعل أَو اسْم مفعول أَو صفة مشبهة أَو مَنْسُوبا وَشَرطه أَن يكون سَابِقًا فَلَيْسَ مِنْهُ نَحْو (أَخَوَاك خَارج أَبوهُمَا) لعدم سبقه ))[٣٦]، فالقسم الثاني متركّب من وصف متقدّم مسبوق بما يعتمد عليه كنفي أَو اسْتِفْهَام بِأَيّ أدواتهما، ويطلب فاعلًا بعده يسدُّ مسدَّ خبره، واشترط النحويون في هذا المتقدم أمورًا كثيرة حتى يطابق الفعل في المجرى والتشكيل، قال السيوطي: (( منع مَا يمْنَع مِنْهُ الْفِعْل فَلَا يخبر عَنهُ وَلَا يصغر فَلَا يُقَال أضويرب الزيدان وَلَا يُوصف فَلَا يُقَال أضارب عَاقل الزيدان وَلَا يعرف بأل فَلَا يُقَال الْقَائِم أَخَوَاك وَلَا يثنى وَلَا يجمع فَلَا يُقَال أقائمان أَخَوَاك وأقائمون إِخْوَتك على أَن أَخَوَاك وإخوتك فَاعل إِلَّا على لُغَة أكلوني البراغيث كَمَا لَا يقبل الْفِعْل شَيْئًا من ذَلِك ))[٣٧]، وقال ابن يعيش شارحًا: (( ومن ذلك قولهم: (أقائمٌ الزيدان) يعني أنّه حُذف الخبر لِسَدّ لفاعل مَسَدَّه، واعلمْ أن قولهم: (أقائمٌ الزيدان) إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ، لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و(قائمٌ) هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ،

فقالوا: (أقائمٌ) مبتدأٌ و(الزيدان) مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة ))[٣٨]، فالحقيقة إنّ النحاة نظري للمعنى المتولد من مجموع الكلام في مثل قولنا: (أقائمٌ الزيدان) لأنّ محصل الكلام هو أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ، لأنّه مؤلف من فعلٌ وفاعلٌ، و(قائمٌ) هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ كونه اسم فاعل، وفعلٌ من جهةِ المعنى كونه قد أخذ فاعلًا، فبه وبفاعله تمّ الكلام ووضح المعنى، فقد شكّل على هذا جملة صحيحة يصح السكوت عندها؛ لإفادتها معنى سليمًا مفهومًا؛ لهذا صرح النحويون بتضمن اسم الفاعل لمعنى الفعل وعمله عمله فقيل: (( أما الصفة الصريحة فالمراد بها: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل فى التجدد والحدوث، شبهًا صريحًا؛ أي: قويًا خالصًا بحيث يمكن أن يحل الفعل محله ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة. وهذا ينطبق على اسم الفاعل –ومثله صيغُ المبالغة– واسم المفعول؛ لأنهما –باتفاق– يفيدان التجدد والحدوث ))[٣٩]،

**ثانيًا: المبتدأ مصدر استحق فاعله ومفعوله**

قد يأتي المصدر في أول الكلام في الجملة مرفوعًا منطبقًا عليه تعريف المبتدأ؛ فيعرب مبتدأ عندها ولو استوفى مرفوعه ومنصوبه ظاهرين لبان تشكله للجملة التي تتألف من شبه فعل متقدم وفاعل مرفوع ومفعول منصوب، فهو يشكل عندها جملة فعلية لذلك، وإن كان يعرب مبتدأ حينها، ففي قولنا: أكلُك الطعامَ سريعًا مضرٌّ بصحتك، فـ(أكلُ) مصدر يعرب مبتدأ مرفوعًا وهو مضاف، وكاف الخطاب ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة، وهو في الأصل فاعل المصدر اتصل به مباشرة فجرَّ بالإضافة، و(الطعامَ) مفعول به للمصدر منصوب، و(مضرٌّ) هو الخبر. فالمصدر هنا أخذ مرفوعًا ومنصوبًا حاله في ذلك حال الفعل الصريح، وإن كان غير مقترن بزمن فلا زمن معه يعبر عنه ويرتبط به.

وأنت تلاحظ أن المصدر مع متعلقيه ومعموليه شكّل جملة فعلية مؤلفة من شبه فعل وفاعل ومفعول ونحن نعربه مبتدأ لأنه اسم ونحن ندعي في رائحة الفعل لأنه شبيه بالفعل من أخذه الفاعل والمفعول.

قال ابن السراج: (( تقول: (ضربي زيدًا قائمًا) تريد: إذا كان قائمًا، فـ(قائمًا) حالٌ لزيدٍ، وقد سدت مسدَّ الخبر؛ لأن (ضربي) مبتدأ، فإن قدمت (قائمًا) على زيدٍ، لم يجزْ لأن (زيدًا) في صلة (ضربي) و(قائمًا) بمنزلة الخبر، فكما لا يجوزُ: ضَرْبي حَسَنٌ زيدًا) تريد: (ضربي زيدًا حَسَنٌ) كذلك لا يجوز هذا، وكذلك جميع الصلات ))[٤٠]، فجملة (ضربي زيدًا قائمًا) مؤلفة من (ضربي) مصدر مضاف إلى فاعله، في موقع المبتدأ مرفوع لذلك، وهذا المبتدأ يحتاج إلى خبر لتمام الكلام، ولو أكملنا إعراب الجملة فنقول: (زيدًا) مفعول به للمصدر المتقدم و(قائمًا) حال من (زيد)، فبقي أن نفهم أين الخبر؟ والجواب عند النحويين أن الخبر مختفٍ في ما بعد المبتدأ ولا

يظهر واضحًا، قال أبو علي الفارسي: ((ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء قولهم: ضربي زيداً قائماً، وأكثرُ شُربي السويق ملتوياً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً. فضربي، وأكثر، وأخطب يرتفع بالابتداء وقائمًا سدَّ مسدّ خبر المبتدأ ))[٤١]، فالنحويون يعربون مجموع ما بعد المبتدأ سدَّ مسدّ الخبر، فهو الخبر على التعيين أو الخبر حذف وسدّ الحال مسدّ الخبر[٤٢]، وقال ابن الأثير: ((و(قائمًا) نصب على الحال، والخبر محذوف، ولا بدّ من إضماره، وتقديره: إذ كان قائمًا، وإذا كان قائمًا، فـ(إذا) ظرف زمان، وقد جعل خبرًا عن المبتدآت كما تجعل ظروف الزّمان أخبارًا عن الأحداث، نحو قولك: ضربي زيدًا يوم الجمعة، و(كان) تامّة بمعنى وجد، وحدث، وفيها ضمير لزيد ))[٤٣]، والحال في مثل هذه التشكيلات أنّ المبتدأ وهو مصدر هنا فيه رائحة الفعل[٤٤].

**ثالثًا: المصدر المؤول من الفعل والفاعل في موضع الابتداء**

عرف ابن مالك المبتدأ فقال: ((وهو ما عَدِم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخْبَر عنه، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى ))[٤٥]، وأنت تلحظ أن ابن مالك لم يعرف المبتدأ على أنّه اسم واعتذر عن ذلك بقوله: ((قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسمًا، نحو: زيدٌ كاتبٌ، وزيدٌ معربٌ. ويكون غير اسم نحو (وأن تصوموا خيرٌ لكم) فخير خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى. فلو قلت: أنْ وتصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخبارا باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبَر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى (سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنْذِرهم) أي سواء عليهم الإنذارُ وعدمه. ولذا لم أُصَدِّر حد المبتدأ بالاسم، لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صَدّرته بما عدم عامِلا لفظيا ليتناول الاسم وغيره ))[٤٦]، وجاء في بيان حقيقة الآية ما في شرح التصريح: ((... (والذي بمنزلته)، أي: بمنزلة الاسم الصريح، هو المصدر المنسبك من أن والفعل نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] فـ(أن تصوموا) مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل صومكم، وخبره (خير لكم). ))[٤٧]، فأنت تلحظ أن المبتدأ منسبك من أن مصدرية ناصبة وفعل مضارع منصوب، وهذا إن لم يكن أمرًا غريبًا أن يصاغ المبتدأ من ناصب وفعل منصوب؛ فهو على لحاظ ما قلنا من أن المبتدأ فيه رائحة الفعل من الفعل الموجود في المصدر المؤول، فهذه حقيقة علينا فهمها وهو أن الفعل يتداخل مع الاسم في بناء المبتدأ وهو يتداخل أيضًا في معنى الجملة بالمحصلة التي تلحظ فيها رائحة الفعل.

ومثل قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ قوله تعالى: ﴿وَأَن يَستَعفِفنَ خَيرٌ لَّهُنَّ ﴾ [النور: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعفُوٓاْ أَقرَبُ لِلتَّقوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيرٌ لَّكُم ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ومثلها في الحديث أيضًا، ففي توجيه قول النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَآله: (أَن تفعلَ الْخَيْرَ خيرٌ لَك) قال العكبري: ((... (أَن) مَفْتُوحَة الْهمزَة وَهِي مَصْدَرِيَّة، وموضعها

وَمَوْضِع الْفِعْل رفع بِالِابْتِدَاءِ و(خير) خَبره ))[٤٨]، فالفعل في المبتدأ يحدث تشكيلًا فعليًا ولأنه في حالة سبك مع أن الناصبة يحدث تشكيلًا اسميًا وهو بين الحالين يأخذ الثبات والاستقرار من حالة الاسمية ويأخذ التجدّد والاستمرار من حالة الفعلية.

**المبحث الثالث: سياقات الفعل في الخبر شبيه الفعل**

ففي قوله تعالى: ﴿أَو إِطعَٰم فِي يَوم ذِي مَسغَبَة () يَتِيمًا ذَا مَقرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥]، قال الأصبهاني: ((ونصب (يَتِيمًا) بـ(إطعام)، كما تقول: أعجبني ضرب زيد عمرًا؛ لأنّه مصدر. والمصدر يعمل عمل فعله، والفاعل محذوف، قيل تقديره: أو إطعام أنت، وقيل تقديره: أو إطعام إنسان ))[٤٩]. وقيل إنّما المصدر لا يتحمل الفاعل، قال أبو البقاء العكبري: ((كَانَ التَّقْدِيرُ: هُوَ فَكُّ رَقَبَةٍ، وَالْمَصْدَرُ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَإِطْعَامٌ غَيْرُ مُضَافٍ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ))[٥٠]، ثم قال استئنافًا: ((وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا عَمِلَ فِي الْمَفْعُولِ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ كَالضَّمِيرِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ. وَ(يَتِيمًا): مَفْعُولٌ بِـ(إِطْعَامٌ).))[٥١]، وعليه فإنّ ترتيب الجملة في الآية الكريمة يكون: الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ، والعقبة: تقدير المبتدأ المحذوف لدلالة ما ذكر سابقًا، و(فَكُّ) خبره، وهو مضاف، و(رَقَبَةٍ) مضافٌ إليه، و(أو) حرف عطف، و(إِطْعَامٌ) اسم معطوف على (فَكُّ) الخبر المتقدم وقد كثّر الخبر ونوّعه بالعطف، و(فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) جار ومجرور لبيان ظرف الإطعام، وَ(يَتِيمًا): مَفْعُولٌ به نصبه المصدر المتقدم (إِطْعَامٌ). فالمصدر (إِطْعَامٌ) عامل عمل الفعل وهو مستحقّ عندها الفاعل والمفعول ولم يظهر في الجملة إلا المفعول وهو (يَتِيمًا) فالكلام وإن كان بصيغة الاسم وما بعده إلا أنّ رائحة الفعل في الكلام واضحة جدًا فيها.

أمّا قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَير لَّكُم﴾ [البقرة: ١٨٤]، فإنّ هذه الآية على عكس ما نقوله من تضمن الجملة الاسمية للفعل في حالات كثيرة، فهنا يزحف الفعل بكل ما فيه من حدث وزمان إلى الاستقرار والثبات ليشكّل اسمًا يدلّ على الثبات، وإن كانت رائحة الفعل باقية فيه.

**أولا: اسم الموصول بصلة جملة فعلية**

الاسم الموصول سمي بذلك لحاجته للصلة لتمام معناه، قال ابن مالك: (( وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية ))[٥٢]، وقال الهمذاني: (( ومعنى الموصول: أنه اسم ناقص يحتاج إلى ما يتممه، ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت (ما) وحده كان ناقصًا، لأنه لم يفد شيئًا، وكان بمنزلة أن تقول: جاءني (جع) من جعفر مثلًا، فإذا قلت: رأيت ما عندك، أو: ما عندك فانٍ، تَمَّ، وكل ما يتمم الموصول يسمى صلة له، لأنها تتممه وتجبر نقصه، فالصلة تتنزل من الموصول منزلة الجزء من الاسم غير الموصول، ولذلك لم يتم الكلام بالموصول والصلة ))[٥٣]، وقد قيل: (( إذا كان المبتدأ اسم موصول وجب

تأخير الخبر عنه وعن الصلة معًا ))[٥٤]، وقال الهمذاني يفرّع في أنواع الصلة: (( وبعد .. فإن صلة هذا الاسم وما يجري مجراه من الأسماء النواقص، كالذي وما يتفرع عليه من التأنيث والتثنية والجمع، والألف واللام الكائن بمعنى الذي، ومَنْ وأَيّ على أربعة أضرب: جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، وجملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةٌ من شرطٍ وجزاءٍ، والرابعُ: الظرف، نحو: في الدار، وخَلْفَك، ويومَ الجمعة، وما أشبه هذا ))[٥٥]، ثم قال : (( فالصلة بالفعل والفاعل: الذي ضرب زيد، فالذي اسمٌ موصول مبتدأ، وضرب صلته، وفيه ذكر يعود إلى الذي، وهو مع ذلك الذكر جملةٌ من فعل وفاعل، وكذا قولك: الذي ضربتُه زيدٌ، لأن (ضربتُ) وإن كان فعلًا لك، فإنه قد تضمن العائد إلى الذي وهو الهاء، فلذلك جاز أن يكون صلة للذي ))[٥٦]، فهو يعرب الاسم الموصول المتقدم مبتدأً وما بعده الصلة ويتأخر الخبر بعد ذلك وجوبًا، في هذه الحال، فإنّ قولنا: (الذي ضربني رجلٌ لا امرأةٌ) فإنّ عدَّ (الذي) في الجملة هنا مبتدأ واجبٌ علينا لعدم وجود اسم كفوء غيره يتحمل شروط المبتدأ، وهي أن يكون اسمًا معرفةً قابلًا للإخبار عنه، ويكون ما بعده صلة له؛ لأنّ الصلة تتّبع الموصول كإتباع حروف الكلمة بعضها بعضًا، ويتأخر الخبر هنا وجوبًا لعدم جواز تقديمه على الموصول المتقدم فيتهيأ للابتداء وهو نكرةٌ وما بعده معرفة؛ فلا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا يجوز جعله بين الموصول والصلة حتى لا يحصل التفريق بين الموصول وصلته لأنهما في الالتصاق كحروف الكلمة الواحدة. وعليه فإنّ عدّ الموصول هنا مبتدأً واجبٌ علينا والذي يهمنا هنا أن الموصول بصلته؛ فإن كانت صلته جملة اسمية فهو القريب من الاسم، وإن كانت صلته جملة فعلية فهو القريب من الفعل، تشم منه رائحة الفعل، ويكون هذا الفعل في تقدير المعنى العام للجملة ملحوظًا.

ففي قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢]

وفي إعرابها وبيانها يمكننا أن نقول: فَذلِكَ: الفاء واقعة في جواب شرط مقدر على المعنى أي أن لم تعرف الذي يكذب بالجزاء فذلك، أو تكون (فذلك) معطوفة على (الذي يكذب) ويكون جواب (أرأيت) محذوفًا لدلالة ما بعده عليه أي أخبرني وما تقول فيمن يكذب بالجزاء أنعم ما يصنع، (ذلك) ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ واللام للبعد والكاف للخطاب. (الَّذِي): اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة الاسمية (هو الذي) في محل رفع خبر (ذلك) والجملة الفعلية بعده صلته لا محل لها من الإعراب[٥٧]، قال درويش: (( وذلك مبتدأ والذي خبره وجملة يدعّ اليتيم صلة ))[٥٨]، فالخبر الذي هو الموصول لا يتمّ معناه إلا بحضور الصلة معه في التشكيل والدلالة، وهي فعلًا حاضرة في التشكيل والمعنى ولا يمكن التغافل عنها هنا وغن كان يلحظ من التشكيل أنّ التركيب مؤلف من اسمين هما اسم الإشارة المتقدّم واسم الموصول المتأخر، وهما في الحقيقة كلّ واحد منهما لابدّ

ان يوضّح بشيء يبيّن معناه، فاسم الإشارة يوضح بما أشار أو بما سبقه من متعلّق تعلّق به أو دلّ عليه، وهو هنا موجود في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [الماعون: ١] المتقدّم عن الآية موضع البحث، فتمّ معناه بشكل واضح وسليم، أمّا اسم الموصول فقد بان معناه بالصلّة التي بعده، وهي جملة فعلية فلحاظ الفعل في هذا الخبر واضحة جدًا ويجب أن تلحظ في التقدير النهائي للكلام.

**ثانيًا: الشرط المنبني على التركيب الفعلي**

قال ابن يعيش: (( واعلمْ أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة، فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كلّ واحدة من الجملتَيْن إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملةُ الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ، والجملةُ الثانية التي هي جزاءٌ كالخبر ))[٥٩]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَن تَطَوَّعَ خَيرًا فَهُوَ خَير ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قال الرازي في بيان معناها: (( وَأَمَّا الْبَاقُونَ مِنَ الْقُرَّاءِ فَقَرَءُوا تَطَوَّعَ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ مَاضِيًا وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ تَطَوَّعَ جَزْمًا. الثَّانِي: أَنْ لَا يُجْعَلَ (مِنْ) لِلْجَزَاءِ، وَلَكِنْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) وَيَكُونُ مُبْتَدَأً وَالْفَاءُ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِكَوْنِهَا خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ الْمَوْصُولِ وَالْمَعْنَى فِيهِ مَعْنَى مُبْتَدَأِ الْخَبَرِ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْفَاءَ إِذَا دَخَلَتْ فِي خَبَرِ الْمَوْصُولِ أَوِ النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ، أَفَادَتْ أَنَّ الثَّانِيَ إِنَّمَا وَجَبَ لِوُجُوبِ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ: وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ [النَّحْلِ: ٥٣] فَمَا مُبْتَدَأٌ مَوْصُولٌ، وَالْفَاءُ مَعَ مَا بَعْدَهَا خَبَرٌ لَهُ ))[٦٠]، وقد فصّل الأمين في إعرابها قال: (( (فَمَن) (الفاء): عاطفة بمعنى الواو. (من): اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ، والخبر جملة الشرط على الراجح. (تَطَوَّعَ): فعل ماض في محل الجزم بـ(من)، وفاعله ضمير يعود على (مَن). (خَيْرًا): منصوب بنزع الخافض؛ أي: بخير، أو صفة لمصدر محذوف؛ تقديره: تطوعًا خيرًا. (فَهُوَ): (الفاء): رابطة لجواب (من) الشرطية وجوبًا. (هو): مبتدأ. (خَيْرٌ): خبر. (لَهُ): جار ومجرور متعلق بـ(خَيْرٌ)، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(من) على كونها جوابًا لها ))[٦١]، فمن في موضع المبتدأ وهي تستحقّ الخبر لتمام المعنى بها وبه، وقد جاء الخبر بالجملتين معًا وهذا أسلوب الشرط وبهذه التركيبة ينبني، فيحدث دائمًا به إشمام الخبر لرائحة الفعل التي تبقى تسيطر على الجملة حتى بعد تأويلها، لأنّ تأويلها سيكون على حسب خبرها، وخبرها دائمًا جملة فعلية أو بما فيه رائحة الفعل، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِن أَحَد مِّنَ ٱلمُشرِكِينَ ٱستَجَارَكَ فَأَجِرهُ﴾ [التوبة: ٦] فإنّ ما جاء بعد أداة الشرط اسم مرفوع وهذا ألبس علينا موقعه فإنّنا متعودون على أن الفعل يلي أداة الشرط، ولم نعرف موقعه من الإعراب ولا رافعه وللعلماء في هذه الآية كلام طويل لتخريجها وضبط تركيبها، قال الصبان: (( ... قوله: (وجوب تأخيره) أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره

الشارح. قوله: (كما في نحو وإن أحد إلخ) أي على الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوّز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبرًا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده ))[٦٢]، فقوله (جملة الشرط لا تكون إلا فعلية) هذا على العموم ومن أساس فهم الشرط عند العلماء، والتي تقدّر بالاسم يبقى الفعل فيها ملحوظًا عند تقدير معنى الكلام في المحصّلة فإن لمح الزمن في الشرط يوجب تقدير الفعل لا الاسم.

والجملة الشرطية تتألف في صورة بنائها التركيبي من أداة شرط وجملة أولى وجملة ثانية تعلّقت إحداهما بالأخرى على سبيل الشرط والسببية، فقيل: (( وأما ذكرنا للجملة الشرطية، فلأن النحاة يقولون: الجملة إما اسمية، نحو: زيد قائم، أو فعلية، نحو: قام زيد، أو ظرفية، نحو: زيد عندك، وعمرو في الدار، أو شرطية نحو: إن تقم أقم. وعند التحقيق يظهر أن الظرفية اسمية، والشرطية فعلية.

أما الأول: فلأن الظرف في الظرفية متعلق بالخبر، وهو اسم أو فعل، فالتقدير: زيد مستقر عندك، أو استقر عندك، وعمرو مستقر في الدار، أو استقر في الدار. وعلى التقديرين يرجع إلى الاسمية.

وأما الثاني: فلأن حرف الشرط ربط بين جملتين فعليتين، إذ التقدير: إن تقم أنت أقم أنا، وكل واحدة من الجملتين مركبة من فعل وفاعل، فهي إذا راجعة إلى الفعلية ))[٦٣]، فالجملة الشرطية أقرب للجملة الفعلية لأنها تتألف من جملتين فعليتين جاءتا بعد أداة شرط مبتدأ بها في الكلام.

وقد يجب أن نلحظ أن الجملة الشرطية التي استقرّ الفعل في بنائها لا بدّ أن يلحظ هذا الفعل في التقدير. فمن المعربين من يقدّرُ الجملةَ الشرطية التي فيها الفعل جملةً اسمية فيه شتّ عن معناها الأصل الذي صيغت فيه، قال ابن هشام: (( وَالْحق أَن تَحْويل الصِّيغَة الشّرطِيَّة من يُسَافر يبتهج إِلَى جملَة اسمية لَيْسَ هُوَ الْمُسَافِر مبتهج لِأَن هَذَا التَّقْدِير قد ألغى معنى الشَّرْط وَهُوَ الَّذِي بني عَلَيْهِ الْكَلَام أصلا وَالشّرط فِي هَذِه الصِّيغَة معنى لَا يجوز إغفاله وَلَو أغفلناه كَمَا قدرُوا لتساوى قَوْلنَا من يُسَافر يبتهج بِالْجَزْمِ على الشَّرْط وَقَوْلنَا من يُسَافر يبتهج بِالرَّفْع على أَن من اسْم مَوْصُول وَفِي هَذَا إخلال بِالْمَعْنَى الَّذِي قبلنَا بِحكمِهِ. وَلَو التزمنا الدقة فِي التَّقْدِير لقلنا من يُسَافر يبتهج تَقْدِيره الْمُسَافِر إِن يُسَافر يبتهج لنبقى محافظين على معنى الشَّرْط ))[٦٤]، فأنت تلحظ أن التقدير لا بدّ أن يلحظ الفعلية في التقدير حتى يتمّ الكلام سليمًا.

**ثالثًا: المبتدأ المنبني مع الظرف**

قال ابن جني في باب الْإِخْبَار بالظرف: (( اعْلَم أَن الظّرْف قد يَقع خَبرا عَن الْمُبْتَدَأ وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ ظرف زمَان وظرف مَكَان، والمبتدأ على ضَرْبَيْنِ جثة وَحدث فالجثة مَا كَانَ عبارَة

عَن شخص نَحْو زيد وَعَمْرو وَالْحَدَث هُوَ الْمصدر نَحْو الْقيام وَالْقعُود ))[٦٥]، ثم فصّل في ذلك قال: (( فَإِذا كَانَ الْمُبْتَدَأ جثّة وَوَقع الظّرْف خَبرًا عَنهُ لم يكن ذَلِك الظّرْف إِلَّا من ظروف الْمَكَان تَقول زيد خَلفك فـ(زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ والظرف بعده خبر عَنهُ وَالتَّقْدِير زيد مُسْتَقر خَلفك فَحذف اسْم الْفَاعِل تَخْفِيفًا وللعلم بِهِ وأقيم الظّرْف مقَامه فانتقل الضَّمِير الَّذِي كَانَ فِي اسْم الْفَاعِل إِلَى الظّرْف وارتفع ذَلِك الضَّمِير بالظرف كَمَا كَانَ يرْتَفع باسم الْفَاعِل وَمَوْضِع الظّرْف رفع بالمبتدأ ))[٦٦]، وقد قدّر ابن جني (مستقر) وكان جائزًا أن يقدر (استقر) على الرغم من اختلاف التخريج بعدها وتحديد الدلالة حينها. وحتّى (مستقر) فإنّه اسم فاعل وفيه رائحة الفعل، فعلى التقديرين يكون الفعل حاضرًا أو رائحته، فيكون الخبر قد أشمّ الفعل من هذين التقديرين.

وفي قولنا: الليلةُ الهلالُ، قال سيبويه: ((كما تقول في سعة الكلام: الليلةُ الهلالُ، وإنَّما الهلالُ في بعض الليلة، وإنَّما أراد الليلةُ ليلةُ الهلالِ، ولكنه اتَّسع وأَوجز ))[٦٧]، وهذا جانب من فهم الجملة وليس كلّ جوانبها فإن الجملة تركبت من اسم معرفة مقدم في الكلام فاستوفى شروط المبتدأ فهو على هذا مبتدأ وهذا أمر لا خلاف فيه ولا لبس فيه، إنما اللبس في الخبر فأين خبر المبتدأ؟

وقال سيبويه في موضع آخر: ((وأما الوَقت والساعاتُ والأيّام والشُّهور والسَّنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القِتالُ يومَ الجمعة، إذا جعلت يومَ الجمعة ظرفًا، والهلال الليلة. وإنَّما انتَصبا لأنك جعلتهما ظرفًا وجعلتَ القتال في يوم الجمعة، والهلالَ في الليلة.

وإن قلت: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القِتالُ نصبتَ، التقديمُ والتأخيرُ في ذلك سَواءٌ. وإن شئت رفعتَ فجعلتَ الآخِرَ الأوّلَ ))[٦٨]، فإنّ تقدير الكلام سيكون على وجود فعل أو ما يقوم مقامه في الكلام لا بدّ أن نقدّر فعلًا أو اسم فاعل في الكلام حتّى يستقيم الكلام ويفهم على صورة صحيحة ولهذا قال ابن السراج: (( وتقول: اليوم الصيام، واليوم القتال فترفع الصيام والقتال بالابتداء، واليوم خبر الصيام والقتال، واليوم منصوب بفعل محذوف، كأنك قلت: الصيام يستقر اليوم أو يكون اليوم، وما أشبه ذلك، ولا يجوز أن تقول: زيدٌ اليوم، ويجوز أن تقول: الليلة الهلال ))[٦٩]، فأنت هنا تريد في الاسم المتقدّم المبتدأ وإنما تقع في لبس الخبر التمّم الفائدة للاسم المتقدّم، فالعلماء على أنّ ما بعده هو الخبر له سواء أكان مرفوعًا فهو الخبر أم كان منصوبًا فهو على المفعولية لتقدّم فعل محذوف أمامه، أو على الظرفية. والذي يفهم من تقدير العلماء لمح الفعل في الكلام بلا مواربة في ذلك أو تدليس، قال ابن الأثير: ((... لأنّ الأصل في الظّرف حرف الجرّ، فحذف وأقيم الظّرف مقامه، فإذا قلت: القتال اليوم، وزيد خلفك، فالتقدير؛ في اليوم، وفى خلفك، وباقي الجمل المتركّبة من حروف الجر، كذلك حكمها؛ لطلبها الفعل الّذي اجتلبت في

الأصل لأجله؛ تقول: زيد من الكرام، والحمد لله، والقوّة بالله، التقدير؛ زيد استقرّ، أو مستقرّ من الكرام ))[٧٠]، فتقديرهم الفعل أو شبه الفعل فيه دلالة على تضمّن الكلام للفعل وإن لم يظهر الفعل في الكلام.

**الخاتمة**

الحمد لله ربّ العالمين، وقد سار هذا البحث متلمسًا وجود الفعل في الجملة الاسمية وأماكن ظهوره في هذا التركيب الدال على الثبات والتقرير، وقد لحظنا من خلال البحث وجودًا واضحًا للفعل في التراكيب التي تنقسم لها الجملة الاسمية، وقد بحثنا عنه في هذا البحث وأثبتنا كثيرًا من هذه الوجودات، وقد كانت بصور نذكرها هنا في خاتمة البحث للخلاصة والتلخيص، إذ كانت في مواضع المبتدأ والخبر على السواء، من مثل:

١. يظهر الفعل في صورة واضحة وجلية في الجملة الفعلية التي تأتي خبرًا في الجملة الاسمية، وهي بلا نزاع تؤدي ما على الفعل من وظيفة وهو التجدّد والاستمرار. وهذه الصورة هي الصورة الجلية لتواجد الفعل في الجملة الاسمية.

٢. وقد ظهر الفعل في الجزء الثاني من الجملة الاسمية أيضًا في الجملة الاسمية الخبرية التي خبرها جملة فعلية، وهذا ظهور مباشر للفعل في الخبر وإن كان هذا الظهور في مكان بعيد في الجملة وهي من الجمل الطويلة الممتدة التي تألفت من جملتين الثانية دخلت في الأولى وتشكّلت جملة معقدة غير بسيطة ممتدة بطول يجعلها من الجمل الكبرى.

٣. وقد ظهر الفعل في الجزء الأول من الجملة الاسمية التي خبرها الجار والمجرور، فإن من تقدير العلماء للجار والمجرور أنّه متعلّق بفعل محذوف تقديره (استقر)، في أحد التقديرين فقد ظهر الفعل هنا في هذا المكان من الجملة الاسمية.

٤. وقد ظهر الفعل في الجزء الأول من الجملة الاسمية في المكان الذي يترأس في المبتدأ، وهو المفروض اسم معرفة متقدّم في الكلام، على المشهور والمعروف، وقد جاء الفعل في ضمن الاسم الواقع مبتدأً مثل الاسم المشتق الذي يتقدّم في الجملة فيعرب مبتدأً، فهو يحوي الفعلية في تركيبه، وذلك في مثل قولنا: (أقائمٌ الزيدان)، وأمثالها، فإنّ في (قائم)- وهو مبتدأ هنا- فعلًا في داخل تركيبه، والدليل احتياجه للفاعل؛ ولهذا نعرب ما بعدها (الزيدان) فاعلًا لها سدّ مسدّ الخبر في هذا التركيب. فإن الاسم الذي يحتاج فاعلًا حقيقٌ أن نلمح فيه الجانب الفعلي الذي نحاول إثباته في الجملة الاسمية.

٥. وقد ظهر الفعل في الجزء الأول من الجملة الاسمية في المبتدأ مصدر استحق فاعله ومفعوله، فإنّ المصدر يستحق الفاعل مضمومًا فيه وقد يظهر في مواضع، ويأخذ مفعولًا ظاهرًا، فإنّ رائحة الفعل واضحة فيه، وعلى هذا فإن الفعل سيظهر في التقدير حتمًا.

٦. وقد ظهر الفعل في الجزء الأول من الجملة الاسمية في المبتدأ المصدر المؤول من الفعل والفاعل في موضع الابتداء، فالفعل في المبتدأ يحدث تشكيلًا فعليًا ولأنه في حالة سبك مع أن الناصبة يحدث تشكيلًا اسميًا وهو بين الحالين يأخذ الثبات والاستقرار من حالة الاسمية ويأخذ التجدّد والاستمرار من حالة الفعلية.

٧. وقد ظهر الفعل في الاسم الموصول بصلة جملة فعلية، فقد أثرت الجملة الفعلية في صياغة الاسم الموصول وتحتّم ذكرها في التقدير لذلك، فإنّ الاسم الموصول عند التقدير يظهر فيه الفعل لتشكّل صلته بها والصلة كجزء الكلمة مع الموصول اللذان يشكلان تمام الاسم الموصول.

٨. وقد ظهر الفعل في الشرط المنبني على التركيب الفعلي، إذ إنّ الشرط يتركّب من جملتين، هما في الغالب فعليتان، وقد جزم النحويون بذلك؛ وإنّ كان التشكيل الشرطي يحتمل الاسمية في بنائه، فإن النحويون يعنون الأصل وليس ما تفرّع من تشكيل، فيكون ظهور الفعل في التقدير واضح في الجملة الشرطية التي تركّبت من أداة شرط وجملتين فعليتين، أو إحداهما فعلية والأخرى اسمية.

٩. وقد ظهر الفعل في المبتدأ المنبني مع الظرف، لتحمّل الجملة الفعل لبيان المعنى العام للجملة عند التقدير، فقد قدّر النحويون الفعل في مثل قولنا: (زيدٌ خلفك) استقرّ فيكون المعنى العام للجملة: (زيدٌ استقرّ خلفك) ففي هذا التقدير نلمح ظهور الفعل في الجملة الاسمية.

١٠. وقد ظهر الفعل في الجملة المنسوخة بالنواسخ الفعلية، فإن أصل الجملة النسخية كان مبتدأً وخبرًا، ثم بعد دخول النواسخ عليها وخصوصًا الفعلية منها من العلماء من أبقاها جملًا اسمية بلحاظ الأصل، ومنهم من صيرها جملًا فعلية بلحاظ الفعل الناسخ الذي دخل عليها، ومنهم من جعلها قسمًا قائمًا بذاته لا هي اسمية ولا هي فعلية بلحاظ ما دخل عليها من أفعالٍ أو حروفٍ لها دلالاتها الخاصة بها، فيبدو من خلال التركيب الجديد أن الفعل ظاهر في الجمل الجديدة وإن كان أصلها الاسمية.

**المصادر والمراجع**

إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: أبو البقاء العكبري الحنبلي (ت: ٦١٦ هـ)، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، ط/ ١، ١٩٩٨.

الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي،، مؤسسة الرسالة، بيروت.

إعراب القرآن للأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض)، ط/ ١، ١٩٩٥.

إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، ودار اليمامة، دمشق وبيروت، ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط/ ٤، ١٤١٥ هـ .

إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، مصر/ القاهرة، ط/ ١، ١٩٩٩.

الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط/ ٢، ١٤١٨ هـ.

ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، دار التعاون.

الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط/ ١، ١٩٦٩.

التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٢/ ١٢٨٨.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط/ ١، ١٩٦٧.

تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠١.

البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط/ ١، ١٤٢٠ هـ.

جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط/ ٣٦، ١٩٩٩.

حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ ١، ١٩٩٧.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ ٤.

الدر المنثور: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت.

دلائل الأعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط/ ٣، ١٩٩٢.

ديوان كثير عزة، جمعه وحققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط/ ١، ١٣٩١ هـ.

الروض الداني (المعجم الصغير): سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تح: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط/ ١، ١٩٨٥.

سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ)، تح: د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط/ ٢، ١٩٩٥.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ٢٠٠٠.

شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ١٩٩٠.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠٠.

شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/ ١١، ١٣٨٣.

شرح مختصر الروضة: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت: ٧١٦هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/ ١، ١٩٨٧.

شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠١.

شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط/ ١/ ١٩٧٧.

عمدة الكتاب: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، ط/ ١، ٢٠٠٤.

العُدّة في إعراب العُمدَة: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة.

الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط/ ١، ١٩٩٠.

في النحو العربي: نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي (ت: ١٩٩٣)، دار الرائد العربي، بيروت، ط/ ٢، ١٩٨٦.

كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ٣، ١٩٨٨.

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ط/ ١، ٢٠٠٦.

اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط/ ١، ١٩٨٧.

معجم المصطلحات الأدبية: إبراهيم فتحي، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، دار التعاضدية، صفاقس، تونس، ط/١، ١٩٨٦.

معجم المصطلحات اللغوية: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط/ ١، ١٩٩٠.

معجم علم اللغة النظري: محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، ط/ ١، 1991.

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ٣، ١٤٢٠ هـ.

المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، ط/ ١.

النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية.

النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط/ ١٥.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

**هوامش البحث**

١ كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ٣، ١٩٨٨: ١/ ٢٣.

٢ الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط/ ١، ١٩٩٠: ١٦٩.

٣ ينظر: جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط/ ٣٦، ١٩٩٩: ١/ ١٦٠.

٤ معجم المصطلحات الأدبية: إبراهيم فتحي، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، دار التعاضدية، صفاقس، تونس، ط/١، ١٩٨٦: ٢٠١– ٢٠٢.

٥ معجم المصطلحات اللغوية: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط/ ١، ١٩٩٠: ١١٩.

٦ معجم علم اللغة النظري: محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، ط/ ١، 1991: ٥٧.

٧ معجم المصطلحات الأدبية: ٢٠١.

٨ في النحو العربي: نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي (ت: ١٩٩٣)، دار الرائد العربي، بيروت، ط/ ٢، ١٩٨٦: ٣.

٩ دلائل الأعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط/ ٣، ١٩٩٢: ١٧٤.

١٠ اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت: ٢٦.

١١ شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠١: ١/ ٢٢٧.

١٢ ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، دار التعاون: ١٧.

١٣ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ٢٠٠٠: ٧٧.

١٤ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٧٧.

١٥ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ ١، ١٩٩٧: ١/ ١٤.

١٦ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٥٧.

١٧ دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط/ ٣، ١٩٩٢: ١٧٤.

١٨ المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

١٩ المصدر نفسه: ١٧٥.

٢٠ الدر المنثور: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت: ٤/ ٦٦١.

٢١ الروض الداني (المعجم الصغير): سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تح: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط/ ١، ١٩٨٥: ٢/ ١٥٣.

٢٢ النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية: ١/ ٢٥٤.

٢٣ الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط/ ٢، ١٤١٨ هـ: ٧/ ٣٣٣.

٢٤ شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط/ ١/ ١٩٧٧: ١/ ٢٤١- ٢٤٢.

٢٥ المصدر نفسه: ١/ ٢٤٢.

٢٦ عمدة الكتاب: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، ط/ ١، ٢٠٠٤: ٦٥.

٢٧ شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤٣٥.

٢٨ المصدر نفسه: ٢/ ٤٣٦.

٢٩ ينظر: ديوان كثير عزة، جمعه وحققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط/ ١، ١٣٩١ هـ: ٥٠٦.

٣٠ كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٤.

٣١ كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٤.

٣٢ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ ٤: ٢/ ٤٩٤.

٣٣ سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ)، تح: د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط/ ٢، ١٩٩٥: ٢/ ٧١٥.

٣٤ المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

٣٥ المصدر نفسه: ٢/ ٧١٥- ٧١٦.

٣٦ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: ١/ ٣٦١.

٣٧ المصدر نفسه: ١/ ٣٦٣.

٣٨ شرح المفصل: ابن يعيش: ١/ ٢٤٣.

٣٩ النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط/ ١٥: ١/ ٣٨٧.

٤٠ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي،، مؤسسة الرسالة، بيروت: ٢/ ٢٣٧- ٢٣٨.

٤١ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط/ ١، ١٩٦٩: ٣٤.

٤٢ ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣١٣.

٤٣ البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط/ ١، ١٤٢٠ هـ: ١/ ٩٢.

٤٤ ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة: ١/ ٣١٩.

٤٥ شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ١٩٩٠: ١/ ٢٦٧.

٤٦ المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

٤٧ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠٠: ١/ ١٨٩.

٤٨ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار،

مصر/ القاهرة، ط/ ١، ١٩٩٩: ١٨٧، وإتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: أبو البقاء العكبري الحنبلي (ت: ٦١٦ هـ)، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، ط/ ١، ١٩٩٨: ٢٥٤.

٤٩ إعراب القرآن للأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض)، ط/ ١، ١٩٩٥: ٥٢٣.

٥٠ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٢/ ١٢٨٨.

٥١ المصدر نفسه: ٢/ ١٢٨٩.

٥٢ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط/ ١، ١٩٦٧: ٣٣.

٥٣ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان ، المدينة المنورة، السعودية، ط/ ١، ٢٠٠٦: ١/ ١١٤.

٥٤ النحو الوافي: ١/ ٤٩٩.

٥٥ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ١١٤.

٥٦ المصدر نفسه: ١/ ١١٥.

٥٧ ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١٢/ ٥١٤.

٥٨ إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، ودار اليمامة، دمشق وبيروت، ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط/ ٤، ١٤١٥ هـ: ١٠/ ٥٩٣.

٥٩ شرح المفصل للزمخشري: ٢/ ٣٨٩.

٦٠ مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ٣، ١٤٢٠ هـ: ٤/ ١٣٨.

٦١ تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط/ ١، ٢٠٠١: ٣/ ١٦٦.

٦٢ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٢/ ٦٤.

٦٣ شرح مختصر الروضة: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت: ٧١٦هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/ ١، ١٩٨٧: ١/ ٥٥١.

٦٤ المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط/ ١، ١٩٨٧: ٥٩.

٦٥ اللمع في العربية: ٢٨.

٦٦ المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

٦٧ كتاب سيبويه: ١/ ٢١٦.

٦٨ المصدر نفسه: ١/ ٢١٨.

٦٩ الأصول في النحو: ١/ ١٩٤.

٧٠ البديع في علم العربية: ١/ ٧٨.